أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح
(دراسة تطبيقية)

د.محمد صابر حمودة السيد

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
جامعة المنوفية – جمهورية مصر العربية

د. أسامه محمد حسن مهدى

أستاذ المحاسبة والتمويل المساعد
الكلية التطبيقية – جامعة نجران
المملكة العربية السعودية

الستخلص:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (41) شركة بنسبة (91.1 %) من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة المالية 2014م-2018م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات للحد من ممارسات إدارة الأرباح وارتفاع مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودي.

The impact of the auditor's industrial specialization and the size of the audit office on Profits management practices (an applied study)

Dr. Mohamed Saber Hamouda Elsayed
Dr. Osama Mohammed Hassan Mahdi

Abstract:

The main objective of the current study is to determine the impact of the auditor industry specialization and the audit firm size on earnings management practices. The study was conducted on a sample of (41) companies representing (91.1 %) of the total number of companies listed and traded shares in the Saudi Stock Exchange During the period from 2014 to 2018. The results of the study concluded that there is a negative impact of the auditor industry specialization on real earnings management practices, and there is a negative impact

of the auditor industry specialization and the audit firm size on accruals- based earnings management practices. The study also presented some recommendations to reduce earnings management practices, in order to increase the level of earnings quality in financial reports of companies listed and traded shares in the Saudi Stock Exchange.

أولاً: المقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتبر معلومات الأرباح أحد الركائز الأساسية لاتخاذ القرارات لأصحاب المصالح المختلفة، حيث تستخدمها الإدارة كمؤشر لكفاءتها وتحقيق مصالحها الشخصية في الحصول على المكافآت أو الحصول على الأمان الوظيفي وزيادة ثقة المساهمين، بينما يستخدمها المساهمون لتقييم الأداء وتحديد مدى قدرة الإدارة على مقابلة توقعات المحللين الماليين، في حين يستخدمها المستثمرون لتقييم استثماراتهم وضمان عوائد مناسبة على استثماراتهم، كما يستخدمها المقرضون لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها واتخاذ قراراتهم الائتمانية، وتستخدمها الحكومات للتحقق من قيمة الحصيلة الضريبية المفروضة على الأرباح.

وقد ترتب على أهمية الأرباح لأصحاب المصالح المختلفة زيادة الدوافع لدى إدارات الشركات للتدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية من خلال الاختيار بين التقديرات والأساليب المحاسبية وهو ما يعرف بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، أو من خلال القرارات الإدارية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية وهو ما يعرف بإدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية بغرض التأثير على الأرباح وفقاً لأهداف الإدارة وتحقيق نتائج محددة يتم الإفصاح عنها فى التقارير المالية. وتقوم إدارة الشركات بممارسات إدارة الأرباح والتأثير على أرقام الأرباح المعلنة لتحقيق العديد من الدوافع التعاقدية، دوافع سوق رأس المال، الدوافع النظامية، والدوافع الشخصية بغرضمقابلة تنبؤات المحللين الماليين وزيادة ثقة أصحاب المصالح المختلفة(Burnett, et al., 2012; Kaldonski, et al., 2019)، المحافظة على استقرار الأرباح وتجنب ردود الفعل السلبية لأسواق الأوراق المالية وارتفاع القيمة السوقية (Hashemi & Rabiee, 2011)، تجنب الإخلال بشروط عقود الاقتراض وتفادى تكاليف عدم الوفاء بتلك الشروط (Yuanhui, et al., 2018)، فضلاً عن تجنب التكاليف السياسية والتشريعية المرتبطة بالقواعد الحكومية والسياسات الضريبية ومطالبات نقابات العمال (Xu, et al., 2007). وعلى الرغم من المنافع المختلفة التي تحققها الشركات من ممارسات إدارة الأرباح في الأجل القصير، إلا أنه قد يترتب عليها العديد من العواقب السلبية في الأجل الطويل والتي قد تؤدىإلى زيادة تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية وانخفاض القيمة السوقية (Burnett, et al., 2012; Pappas, et al., 2019)، زيادة تكلفة رأس المال (Kim & Sohn, 2013)، انخفاض الأداء التشغيلى المستقبلي (حماد، 2017)، احتمال فرض عقوبات اقتصادية على الشركات التي تمارسإدارة أرباحها والزامها بضرورة إعادة إعداد قوائمها المالية والإفصاح عن الأرباح الحقيقية (Clikeman, 2003)، فضلاً عن انخفاض موثوقية التقارير المالية (عطية، 2018). ونظراً لزيادة العواقب السلبية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح فقد تناولت العديد من الدراسات العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح، ويعتبر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة من أهم العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح حيث تلعب دوراًحيوياً فى تحديد أساليب إدارة الأرباح ودوافعها المختلفة (رضوان، 2013، Arthur, et al., 2015; Memis &

Çetenak, 2012;)، ولذا فقد قامت العديد من الدراسات باختبار طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين تلك الدراسات حول طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، حيث خلصت نتائج دراسة (Arthur, et al., 2015) إلى وجود تأثيراً ايجابياً، بينما توصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى (Hossein, et al., 2010; جاسم، والحدب، 2017) إلى وجود تأثيراً سلبياً، في حين خلصت نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً، وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في البيئة السعودية. ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح نظراً لاختلاف نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة هذه العلاقة ومدى تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح، حيث لوحظ وجود اختلاف حول تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من دولة إلى أخرى، فضلاً عن اختلاف تأثيرهما من شركة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف كل من البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية لتلك الدراسات، فضلاً عن اختلاف نماذج التقييم المستخدمة، مما يتطلب ضرورة دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في البيئة السعودية والتى قد تختلف عن البيئة الأجنبية، ومن ثم تثير مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات البحثية تعكس جوهر المشكلة والتي تتمثل في التالي:

ما مدى طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

ما هى طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

ما مدى تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

ما هو تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسى للدراسة في تحديد أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بغرض الحد من إدارة الشركات لأرباحها وارتفاع مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودى، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

فحص طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

اختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

تقييم أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

توجيه اهتمام الشركات إلى أهمية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح فى التقارير المالية وترشيد قرارات أصحاب المصالح.

المساهمة فى تقدير مدى ممارسات إدارة الأرباح من خلال صياغة نموذج مقترح مكون من أهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدى إلى توفير مؤشرات تساعد أصحاب المصالح المختلفة على اتخاذ القرارات الاقتصادية حول مدى جودة الأرباح فى التقارير المالية.

إجراء الدراسة التطبيقية على الشركات المقيدة والمتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية السعودى الذى يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً:نطاق الدراسة:

تتناول الدراسة الحالية ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال الأنشطة التشغيلية التى تتمثل فى تعجيل المبيعات، الإفراط فى الإنتاج، وتخفيض النفقات الاختيارية، حيث تعتبر أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة التشغيلية من أكثر الأساليب استخداماً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فى حين يخرج عن نطاق الدراسة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية.

تتناول الدراسة الحالية تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بالاعتماد على نموذج Jones المعدل حيث يعتبر من أكثر النماذج استخداماً فى الدراسات المحاسبية، كما أنه أكثر دقة وقدرة من نماذج القياس الأخرى فى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

خامساً: خطة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى اثنتا عشرة قسماً رئيسياً حيث تناول القسم الأول المقدمة ومشكلة الدراسة، وتناول القسم الثانى أهداف الدراسة، بينما تناول القسم الثالث أهمية الدراسة، وتناول القسم الرابع نطاق الدراسة، أما القسم الخامس فتناول خطة الدراسة، وخصص القسم السادس للإطار النظرى للدراسة الذى تناول مفهوم ودوافع ممارسات إدارة الأرباح، أساليب ممارسات إدارة الأرباح، العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح، العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، وتناول القسم السابع فرضيات الدراسة، فى حين

تناول القسم الثامن منهجية الدراسة من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة، كما تناول القسم التاسع تحليل نتائج الدراسة، أما القسم العاشر فتناول عرض نتائج الدراسة، وتناول القسم الحادى عشر عرض توصيات الدراسة، وخصص القسم الثانى عشر إلى مجالات الدراسة المستقبلية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

مفهوم ودوافع ممارسات إدارة الأرباح:

1/1 مفهوم ممارسات إدارة الأرباح:

تعددت مفاهيم إدارة الأرباح في الأدب المحاسبي حيث يرى (عيسى, 2008) أن إدارة الأرباح هى قيام المديرون بأنشطة متعمدة بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة, كما يرى (صقر, وأخرون,2016) أنها مجموعة من الأنشطة والأحكام التي تقوم بها الإدارة سواء من خلال التسويات المحاسبية أو التغيرات الاقتصادية للتدخل المقصود في عملية التقرير المالي بهدف الإفصاح عن رقم الأرباح المحاسبية بما يتفق مع رقم محدد أو مخطط, وعرفها (Rahman, et al., 2013) بأنها إستراتيجية يتم استخدامها من قبل إدارة الشركات للتلاعب المقصود والمتعمد في أرباح الشركات لغرض أن تظهر هذه الأرباح في صورة تتماشى مع أهداف وأغراض حددت مسبقاً, فى حين عرفها (Bhundia, 2012) بأنها خطوات متعمدة لجعل الأرباح مطابقة لتلك الأرباح المرغوبة، بينما عرفها (Schroeder, et al., 2005) بأنها أجراء من إدارة الشركات للتأثير على رقم الأرباح المفصح عنه من أجل مصالح شخصية, وفي ذات السياق عرفها (عطية,2018) بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة لأغراض تغيير أو التأثير على نتائج أنشطة الشركة من خلال تعديل أو اتخاذ بعض القرارات لتلبية توقعات ربحية أو تجنب خسائر أو تحقيق مكاسب شخصية والحفاظ على أوضاع الشركة السوقية, كما أوضح (باسودان، والمالكي,2016) أنها سلوك غير أخلاقي تمارسه بعض إدارة الشركات من خلال إتباع أساليب معينة تؤدي إلى التأثير على الأرباح ولا تضيف أي ميزة اقتصادية.

1/2 دوافع ممارسات إدارة الأرباح:

تتعدد دوافع الإدارة من ممارسات إدارة الأرباح والتى تتوقف على طبيعة العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفة، ويمكن تناول تلك الدوافع كما يلى:

1/2/1 دوافع سوق رأس المال:

ترتبط دوافع سوق رأس المال بالعلاقة بين الإفصاح عن الأرباح وأسعار الأسهم حيث يتم ممارسة إدارة الأرباح والتأثير على أسعار الأسهم فى الأجل القصير من خلال زيادة الأرباح فى الفترة التى تسبق طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام للحصول على أسعار مرتفعة للأسهم، أو تخفيض الأرباح لشراء الأسهم بأسعار منخفضة والاستحواذ على الشركة (Cohen & Zarowin, 2010; Alhadab, et al., 2016)، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأرباح من خلال الإفصاح عن الأرباح الايجابية وتفادى الإفصاح عن تقلبات الأرباح الحادة لتجنب ردود الفعل السلبية من جانب أسواق الأوراق المالية والمحافظة على القيمة السوقية (Hashemi & Rabiee, 2011).

1/2/2 الدوافع التعاقدية:

ترتبط الدوافع التعاقدية بالعلاقات التعاقدية بين الإدارة وأصحاب المصالح المختلفة حيث تسعى الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح لتحسين موقفها التعاقدى وتعظيم منافعها الشخصية من خلال زيادة قيمة مكافآتها فى حالة اعتماد الشركات على مقدار الأرباح فى وضع خطط المكافآت، الحصول على الأمان الوظيفى وزيادة ثقة المساهمين فى حالة ارتباط مستقبلها الوظيفى بمقابلة توقعات المحللين الماليين عن الأرباح (Graham, et al., 2005; Jong, et al., 2014)، تجنب الإخلال بشروط عقود الإقتراض التى تتضمن نسب وقيود محددة لضمان استمرار تلك العقود وضمان تفادى تكاليف عدم الوفاء بشروط عقود الإقتراض (Kim, et al., 2010)، فضلاً عن التعاقد مع أصحاب المصالح من العملاء، الموردين، والمقرضين بشروط جيدة حيث تساهم الأرباح المرتفعة فى زيادة ثقة أصحاب المصالح فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة (Jong, et al., 2014).

1/2/3 الدوافع النظامية:

ترتبط الدوافع النظامية بالعلاقة بين الشركة والجهات الرقابية والتشريعية حيث تسعى الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح عن طريق تخفيض الأرباح المفصح عنها فى التقارير المالية لتجنب التكاليف السياسية نظراً لأن الأرباح المرتفعة قد تستخدم كمؤشر للاحتكار من جانب العديدمن وسائل الاعلام والسياسيين مما قد يؤدى إلى خضوع الشركة للرقابة من جانب الجهات الرقابية الحكومية لمكافحة هذا الاحتكار (Xu, et al., 2007)، تجنب الضرائب التصاعدية (Monem, 2003)، فضلاً عن تجنب مطالبات نقابات العمال وتفادى أى زيادات مقترحة من جانب تلك النقابات واعطاء صورة بعدم قدرة الشركة على تلبية أى زيادات فى مستويات الأجور، التعويضات، المزايا النقدية والعينية، ومكافآت نهاية الخدمة (D'Souza, et al., 2001)، أو عن طريق ارتفاع الأرباح لمقابلة متطلبات القواعد الحكومية الخاصة بإصدار الأسهم والسندات الجديدة حيث قد تتطلب القواعد الحكومية عدم انخفاض الأرباح عن نسبة محددة كشرط لإصدار الأسهم والسندات الجديدة (Haw, et al., 2005).

1/2/4 الدوافع الشخصية:

تعبر الدوافع الشخصية لإداة الشركات عن تحقيق مكاسب شخصية والتى تعتبر من أكبر الدوافع لممارسات إدارة الأرباح دون النظر إلى مصالح الآخرين، وفى هذا السياق فإن الشركات التي تكون تحت سيطرة المديرين تكون أكثر عرضة لممارسات إدارة الأرباح حيث يسعى مدراء الشركات إلى تعظيم الأرباح للوصول إلى أعلى حد من المكافآت، أو تأجيلها إلى فترات مستقبلية مما قد يزيد من قيمة المكافآت أو الحصول على الأمان الوظيفى وزيادة ثقة المساهمين (المصطفى، وسويدان,2010).

أساليب ممارسات إدارة الأرباح:

تقوم إدارة الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال الأسلوبين التاليين:

2/1 إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية:

تقوم إدارة الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال اتخاذ العديد من القرارات الإدارية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، ويمكن تصنيف أساليب إدارة الأرباح

بالأنشطة الحقيقية إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة كما يلى:

2/1/1 الأنشطة التشغيلية :

تتمثل ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة التشغيلية فى اتخاذ القرارات الإدارية المرتبطة بتعجيل المبيعات، الإفراط فى الإنتاج، وتخفيض النفقات الاختيارية بغرض تجنب الإفصاح عن انخفاض الأرباح أو تحقيق الخسائر، ويمكن توضيح أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة التشغيلية كمايلى:

2/1/1/1 تعجيل المبيعات:

تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح بالمبيعات عن طريق اتخاذ بعض القرارات الإدارية التي تتمثل فى تقديم تسهيلات ائتمانية أو منح خصومات سعرية على المبيعات بغرض زيادة المبيعات بشكل مؤقت، مما يؤدى إلى زيادة الأرباح والتأثير على نتائج الأعمال خلال تلك الفترة (Roychowdhury, 2006; Sun, et al., 2014).

2/1/1/2 الإفراط فى الإنتاج:

تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح بالإنتاج من خلال اتخاذ بعض القرارات الإدارية التي تتمثل فى زيادة حجم الإنتاج عن مستويات الطلب المتوقعة على المنتجات فى السوق بغرض تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتكلفة البضاعة المباعة نظراً لزيادة مخزون أخر الفترة، مما يؤدى إلى زيادة الأرباح والإفصاح عنها فى التقارير المالية (Roychowdhury, 2006; Tabassum, et al., 2014).

2/1/1/3 تخفيض النفقات الاختيارية:

تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية عن طريق اتخاذ بعض القرارات الإدارية المرتبطة بتخفيض النفقات الاختيارية التى تتمثل فى التكاليف العمومية والإدارية، تكاليف الدعاية والإعلان، تكاليف البيع والتوزيع، وتكاليف البحث والتطوير بغرض تخفيض التكاليف خلال فترة زمنية محددة، مما يؤدى إلى زيادة الأرباح والإفصاح عنها فى التقارير المالية خلال نفس الفترة (Roy-chowdhury, 2006; Graham, et al., 2005).

2/1/2 الأنشطة الاستثمارية:

تتمثل ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الاستثمارية فى اتخاذ القرارات الإدارية المرتبطة باختيار توقيت بيع الأصول الثابتة لتجنب الإفصاح عن الخسائر أو انخفاض الأرباح أو الإخلالبشروط عقود الإقتراض وتعزيز الإفصاح عن أرباح بيع تلك الأصول فى التقارير الماليةالمستهدفة (Ali & Kamardin, 2018).

2/1/3 الأنشطة التمويلية:

تتمثل ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة التمويلية فى اتخاذ القرارات الإدارية المرتبطة بالعمليات المؤثرة على ربحية السهم والتي تتمثل فى إعادة شراء الأسهم ومقابلة توقعات المحللين الماليين (Burnett, et al., 2012; Jong, et al., 2014)، إبرام عقود المبادلة للقروض المستحقة لتحسين شروط عقود الإقتراض وتخفيض تكلفة القروض أو إبرام عقود تغطية المخاطر لتخفيض تكاليف الوكالة وضرائب الدخل والإفصاح عن زيادة الأرباح فى التقارير المالية لتلك الفترة (Taylor & Xu, 2010)، فضلاً عن صفقات التوريق من خلال اختيار توقيت التوريق، تقدير أرباح التوريق والفوائد المحتجزة، توريق حسابات المدينين التى يتم

استبعادها من الدفاتر المحاسبية عن طريق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوريق والإفصاح عنها فى التقارير المالية فى الفترة المستهدفة (Kolsi & Matoussi, 2011).

2/2 إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات:

تعتبر إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الأكثر شيوعاً في الفكر المحاسبي والتى تنشأ من الاختيارات المتاحة للإدارة مثل الاجتهادات فى وضع التقديرات المحاسبية لبعض بنود المصروفات المقدرة المعترف بها كالديون المشكوك فى تحصيلها، تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، وخسائر انخفاض قيمة الأصول، بالإضافة إلى حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة مثل الاختيار بين طرق حساب الاهلاك وطرق تقييم المخزون (شتيوى، 2009)، كما قد تنشأ من التغير فى بعض الأنشطة الاقتصادية أو التنظيمية الخاصة بالشركة كالتغيير فى سياسة تحصيل حسابات المدينين (Klein, 2002).

العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح:

يقصد بالتخصص الصناعى لمراجع الحسابات أداء خدمات المراجعة إلى شركات تنتمى إلى قطاع معين من النشاط الاقتصادى بواسطة مراجعين متخصصين فى هذا القطاع مما يؤدى إلى اكتساب المزيد من المعرفة والخبرة المتعلقة بطبيعة العمليات التى تقوم بها الشركات والقدرة على اكتشاف المخاطر المرتبطة بشركات هذا القطاع (عوض، 2006Paydarmansh, et al., 2014;).وقد تناولت الكثير من الدراسات طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح حيث خلصت بعض الدراسات إلى أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظراً لما يمنحه التخصص الصناعي لمراجع الحسابات من قدرات ومهارات تساعده على اكتشاف ومواجهة حالات الغش وأساليب إدارة الأرباح (الديب, 2014Klein, 2002;)، كما أن للمراجع المتخصص دوراً هاماً في ظل وجود احتمالات القياس المتحيز للأرباح وقدرة الشركات في إدارة أرباحها وعدم احتواء المعايير المحاسبية على حلول للحد من ممارسات إدارة الأرباح (الرزين, 2014)، فضلاً عن أن تفهم المراجع لطبيعة صناعة العميل يساعد على الإلمام بكافة ممارسات إدارة الأرباح (مرسي, وأخرون, 2015). وفي هذا السياق فقد أظهرت نتائج دراسة (Hos-sein, et al., 2010) عن وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (115) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة 2002م-2007م. وكشفت نتائج دراسة (رضوان,2013) عن وجود تأثيراً سلبياً لجودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بالتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على إدارة الأرباح من خلال أساس الاستحقاقات اعتماداً على عينة مكونة من (72) شركة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة 2008م -2012م.

كما خلصت نتائج دراسة (الرزين, 2014) إلى وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (150) مفردة يمثلون المسئولون في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودى, المراجعين الخارجيين, والأكاديميين, حيث أشارت الدراسة إلى أن للمراجع المتخصص دوراً هاماً في ظل وجود احتمالات للقياس المتحيز للأرباح من قبل الإدارة, ومهارات الشركات المساهمة في إدارة أرباحها وتعدد أساليب إدارة الأرباح.

أيضا توصلت نتائج دراسة (مرسي, وأخرون، 2015) إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي والحد من ممارسات إدارة الأرباح والتى قد ترجع إلى أن المراجع المتخصص صناعياً أعلى جودة فى الأداء المهنى, وأكثر قدرة على اكتشاف الأخطاء وأساليب إدارة الأرباح, وقد أجريت الدراسة الميدانية على المراجعين الخارجيين بالجهاز المركزى للمحاسبات وبمكاتب المراجعة الكبرى، والمديرين الماليين بالشركات المساهمة المصرية.

العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح:

يعتبر حجم مكتب المراجعة أحد مؤشرات جودة المراجعة الخارجية الذى حظى باهتمام العديد من الدراسات السابقة بغرض دراسة وتحليل دور المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Memis & Çetenak, 2012; Arthur, et al., 2015)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أشارت بعض الدراسات إلى الدور الفعال لمكاتب المراجعة الكبرى فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظراً لما تتميز به من الخبرة ومتابعة مستجدات معايير المحاسبة والمراجعة، السمعة الجيدة التى تدفعها إلى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح دون مراعاة الجوانب المادية وفقدان العملاء، توافر الموارد والامكانيات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، فضلاً عن توافر الكفاءة والمهارة والتدريب للقائمين بعملية المراجعة (Rusmin, 2010; Yasar, 2013). وفى هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Liu, et al., 2018) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (8614) مشاهدة للشركات الصينية خلال الفترة 2009م- 2014م، وفى الدراسة التى قام بها (Mongrut & Winkelried, 2019) فقد أظهرت عن وجود تأثيراً سلبياً لحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (871) شركة في أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000م- 2016م. وعلى الجانب الآخر فقد أشارت نتائج دراسة (Haga, et al., 2018b) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (61439) مشاهدة للشركات فى أمريكا الشمالية خلال الفترة 1988م- 2015م، كما كشفت نتائج دراسة (Zhang, et al., 2018) عن وجود تأثيراً ايجابياً لحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (14234) مشاهدة للشركات الانجليزية خلال الفترة 2004م- 2014م.

فى حين أشارت نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (60) شركة مقيدةفى سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة 2007م- 2011م، كما خلصت نتائج دراسة (EL-Helaly, et al., 2018) التى أجريت على عينة مكونة من (374) مشاهدة للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية بأثينا خلال الفترة 2009م- 2014م إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح والتي يجب أخذها في الاعتبار عند التحقق من طبيعة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة

الأرباح، وبالتالي فقد اعتمدت الدراسة الحالية على عدد من العوامل الحاكمة بغرض ضبط العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح والسيطرة على العوامل التي يمكن أن تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، وتتمثل تلك العوامل في التالي:

5/1 حجم الشركة:

يمثل حجم الشركة أحد الخصائص المحددة لممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن زيادة حجم الشركة تؤدى إلى ارتفاع احتمال ممارسات إدارة الأرباح نظراً لأن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بمزيد من القدرة على مساومة مراجعى الحسابات للتغاضى عن اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن قدرتها على اختراق نظم الرقابة الداخلية نظراً لما تملكه من أصول وإدارة قوية (Barton & Simko, 2002)، بالإضافة إلى زيادة ميل الشركات كبيرة الحجم لتجنب مواجهة الضغوط الناتجة عن تحمل أعباء ضريبية مرتفعة، الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ومقابلة توقعات المحللين الماليين (Bassiouny, et al., 2016). وفى هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Rezaee, et al., 2019) التى أجريت على عينة مكونة من (2580) شركة فى الصين خلال الفترة 2009م- 2015م إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت نتائج دراسة (Wen, et al., 2019) عن وجود تأثيراً ايجابياً لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (319) مشاهدة في المستشفيات بتايوان خلال الفترة 2005م- 2010م.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن زيادة حجم الشركة تؤدى إلى انخفاض احتمال ممارسات إدارة الأرباح نظراً لأن الشركات كبيرة الحجم عادة ما يتم مراجعتها من جانب مكاتب المراجعة الكبرى بما يضمن فعالية تنفيذ عملية المراجعة (Ahmad, et al., 2014)، كما تتميز الشركات كبيرة الحجم بفعالية نظم الرقابة الداخلية وكفاءة المراجعين الداخليين، فضلاً عن ارتفاع تكاليف السمعة الناتجة عن زيادة قدرتها على تقدير أفضل لبيئة الأعمال، رقابة أفضل على عملياتها وفهم أكبر لأعمالها (Kim, et al., 2003). وفى هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Khanh & Khuong, 2018) التى أجريت على عينة مكونة من (241) شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية بفيتنام خلال عام 2010م- 2016م إلى وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، كما كشفت نتائج دراسة (Li, 2019) عن وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (6097) مشاهدة للشركات غير المالية الانجليزية خلال الفترة 2005م- 2013م.

فى حين أشارت بعض الدراسات إلى قيام الشركات كبيرة وصغيرة الحجم بممارسات إدارة الأرباح لتجنب الإفصاح عن الخسائر أو انخفاض الأرباح، حيث خلصت نتائج دراسة (Wang, et al., 2018) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (6667) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بتايوان خلال الفترة 2004م- 2015م، كما توصلت نتائج دراسة (Tahir, et al., 2019) التى أجريت على عينة مكونة من (188) شركة مقيدة فى مؤشر FTSE350 خلال الفترة 2005م- 2014م إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح.

5/2 الرافعة المالية:

تعد الرافعة المالية مؤشراً هاماً لتقييم مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية فى تاريخ الاستحقاق، فضلاً عن امكانية الاعتماد عليها فى تحديد الموارد المالية اللازمة لتكوين هيكل رأس المال (Ve-

ronica, 2015)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الرافعة المالية يؤدى إلى ارتفاع احتمال ممارسات إدارة الأرباح لتحسين الموقف التفاوضى للشركة مع الدائنين وتحسين شروط الإقتراض (Uwuigbe, et al., 2015)، فضلاً عن تجنب العواقب السلبية الناتجة عن عدم سلامة الموقف المالى للشركة (Amoah, 2012). وفى هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Haga, et al., 2018a) التى أجريت على عينة مكونة من (94282) مشاهدة للشركات العامة والخاصة الانجليزية خلال الفترة 2008م- 2014م إلى وجود تأثيراً ايجابياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت نتائج دراسة (Chen, et al., 2019) إلى وجود تأثيراً ايجابياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (8179) مشاهدة للشركات الصناعية خلال الفترة 1995م- 2015م.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن ارتفاع الرافعة المالية يؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نظراً لأن ارتفاع الرافعة المالية يؤدى إلى زيادة رقابة الدائنين، زيادة المدفوعات سداداً للديون وانخفاض الأموال المتاحة، مما يؤدى إلى انخفاض فرص الإدارة لممارسات إدارة الأرباح (Rahmani & Akbani, 2013). وفى هذا السياق فقد استهدفت دراسة (EL-Helaly, et al., 2018) فحص طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بالتطبيق على عينة مكونة من (374) مشاهدة للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية بأثينا خلال الفترة 2009م- 2014م، وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح، كما أوضحت نتائج دراسة (Rezaee, et al., 2019) التى أجريت على عينة مكونة من (2580) شركة فى الصين خلال الفترة 2009م- 2015م إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح.

فى حين أشارت نتائج دراسة (حماد، 2018) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (57) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة 2005م- 2016م، كما توصلت نتائج دراسة (Li, 2019) التى أجريت على عينة مكونة من (6097) مشاهدة للشركات غير المالية الانجليزية خلال الفترة 2005م- 2013م إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح.

5/3 ربحية الشركة:

تعد الربحية مؤشراً هاماً لتقييم مدى قدرة الشركة على إدارة مواردها المختلفة وتحقيق عائد مجزى عن تلك الموارد، وقد اتفقت العديد من الدراسات السابقة إلى ارتباط الربحية بممارسات إدارة الأرباح إلا أنها اختلفت فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الربحية يؤدى إلى زيادة الدافع لدى الشركات لممارسات إدارة الأرباح بين الفترات المالية للمحافظة على قيمتها السوقية ومقابلة توقعات المحللين الماليين بما تملكه من قدرة للحفاظ أو الوصول إلى الأرباح المتوقعة (Wiyadi, et al., 2015). وفى هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Haga, et al., 2018a) إلى وجود تأثيراً ايجابياً للربحية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (94282) مشاهدة للشركات العامة والخاصة الانجليزية خلال الفترة 2008م- 2014م، كما أظهرت نتائج دراسة (Liu, et al., 2018) عن وجود علاقة طردية بين الربحية وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (8614) مشاهدة للشركات الصينية خلال الفترة 2009م- 2014م.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن انخفاض الربحية أو تحقيق الخسائر يمثل دافعاً قوياً لممارسات إدارة الأرباح، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (AL-Shattarat, et al., 2018) التي كشفت عن وجود علاقة عكسية بين الربحية وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (4487) مشاهدة للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية بلندن خلال الفترة 2009م- 2015م، كما أوضحت نتائج دراسة (Pappas, et al., 2019) عن وجود تأثيراً سلبياً للربحية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (3723) شركة انجليزية خلال الفترة 1996م- 2017م.

فى حين أظهرت نتائج دراسة (EL-Helaly, et al., 2018) التى أجريت على عينة مكونة من (374) مشاهدة للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية بأثينا خلال الفترة 2009م- 2014م عن عدم وجود تأثيراً معنوياً للربحية على ممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت نتائج دراسة (حماد، 2018) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للربحية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (57) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة 2005م- 2016م.

سابعاً: فرضيات الدراسة:

فى ضوء مشكلة الدراسة والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

ثامناً: منهجية الدراسة:

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات قطاع المواد الأساسية المقيدة والمتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية السعودى والبالغ عددها (45) شركة، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

استمرار قيد وتداول أسهم الشركات فى سوق الأوراق المالية السعودى خلال الفترة من عام 2014م إلى عام 2018م لامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

توافر التقارير المالية للشركات خلال الفترة من عام 2014م إلى عام 2018م.

الشركات التى تعد تقاريرها المالية فى 31/12من كل عام لامكانية مقارنة نتائج الدراسة. وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد شركات العينة (41) شركة بنسبة (91.1 %) من إجمالى عدد شركات مجتمع الدراسة.

متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

تتمثل المتغيرات المستقلة المتوقع تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح في التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة، في حين تتمثل المتغيرات الحاكمة في حجم الشركة، الرافعة المالية، ربحية الشركة، وقد تم تحديد وتوصيف تلك المتغيرات في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، ويمكن توضيح تلك المتغيرات المتوقع تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح وطريقة قياسها من خلال الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)

التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس	المرجع
المتغيرات المستقلة			
X_1	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	متغير وهمي يعادل واحد إذا كان مكتب المراجع متخصص في مراجعة القطاع أو صفراً بخلاف ذلك. وقد تم تحديد التخصص المهني لمكتب المراجعة كما يلي: ١-حساب الحصة السوقية من خلال المعادلة التالية: إجمالي أصول الشركات التي تم مراجعتها بمعرفة مكتب المراجعة ÷ إجمالي أصول جميع الشركات في القطاع. ٢-حساب نسبة المقارنة كما يلي: (١÷ عدد شركات القطاع) × ٠,٥ ٣-يعتبر مكتب المراجعة متخصص مهنياً إذا كانت الحصة السوقية له أكبر من نسبة المقارنة والعكس صحيح.	(Akbari, 2014) (Paydarmansh, et al., 2014) ((Rusmin& Evans, 2017

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس	المرجع
X_2	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يعادل واحد إذا كان مكتب المراجعة هو أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أو صفراً بخلاف ذلك.	(Aledwan, et al., 2015) (Bassiouny, et al., 2016)
المتغيرات الحاكمة			
X_3	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	(Chen & Zhang, 2014) (Ji, et al., 2017)
X_4	الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	(Chen & Zhang, 2014) (Ji, et al., 2017)
X_5	الربحية	صافي الدخل بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول	(Liu, et al., 2018) (Pappas, et al., 2019)

أما المتغير التابع فيتمثل في ممارسات إدارة الأرباح ويرمز له بالرمز (Y)، ويمكن تصنيف ممارسات إدارة الأرباح إلى ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Y_1)، وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (Y_2). وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على نموذج (Dechow, et al., 1998) حيث أثبتت العديد من الدراسات المحاسبية (Roychowdhury, 2006; Wilson, 2015; Cupertino, et al., 2015) ارتفاع كفاءة النموذج في التطبيق العملي، ويمكن تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال تقدير قيم الأنشطة التشغيلية غير العادية التي تتمثل في كل من أنشطة المبيعات، تكلفة الإنتاج، والنفقات الاختيارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الخطوات التالية:

قياس الأنشطة التشغيلية العادية التي تتمثل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، تكلفة الإنتاج، والنفقات الاختيارية على المستوى الكلى لشركات العينة من خلال النماذج التالية (Roychowdhury, 2006):

$$CFO_{it}/A_{it-1}=\alpha_{it}+B_1(1/A_{it-1})+B_2(S_{it}/A_{it-1})+B_3(S_{it}/A_{it-1})+_{it}$$

$$PRO_{it}/A_{it-1}=\alpha_{it}+B_1(1/A_{it-1})+B_2(S_{it}/A_{it-1})+B_3(S_{it}/A_{it-1})+_{it}$$

$$DISEXP_{it}/A_{it-1}=\alpha_{it}+B_1(1/A_{it-1})+B_2(S_{it}/A_{it-1})+_{it}$$

حيث أن:

CFO_{it}: صافى التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) فى الفترة (t)

A_{it-1}: إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

S_{it}:إجمالي المبيعات للشركة (i) في الفترة (t)

S_{it}: التغير في المبيعات للشركة (i) بين الفترة (t) والفترة (t-1)

PRO_{it}: إجمالي تكلفة الإنتاج للشركة (i) في الفترة (t)، وتتمثل في إجمالي تكلفة البضاعة المباعة والتغير في المخزون

$DISEXP_{it}$:إجمالي النفقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)، وتتمثل في إجمالي التكاليف العمومية والإدارية، تكاليف الدعاية والإعلان، تكاليف البيع والتوزيع، وتكاليف البحث والتطوير

B_1،B_2،B_3: معاملات نماذج الانحدار

$_{it}$: الخطأ المقدر

تقدير الأنشطة التشغيلية غير العادية التي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية باستخدام معاملات نماذج الانحدار (B_1،B_2،B_3) المتوقعة المستخرجة من النماذج السابقة من خلال الفرق بين الأنشطة التشغيلية الفعلية المستخرجة من القوائم المالية الفعلية والأنشطة التشغيلية العادية علي مستوي كل شركة من شركات العينة وخلال سنوات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النماذج التالية (Roy-chowdhury, 2006):

$$[(Y_{it1}/A_{it-1}=CFO_{it}/A_{it-1}-[B_1(1/A_{it-1})+B_2(S_{it}/A_{it-1})+B_3(S_{it}/A_{it-1}$$

$$[(Y_{it2}/A_{it-1}=PRO_{it}/A_{it-1}-[B_1(1/A_{it-1})+B_2(S_{it}/A_{it-1})+B_3(S_{it}/A_{it-1}$$

$$[(Y_{it3}/A_{it-1}=DISEXP_{it}/A_{it-1}-[B_1(1/A_{it-1})+B_2(S_{it}/A_{it-1}$$

حيث أن:

Y_{it1}: إدارة الأرباح بالمبيعات للشركة (i) في الفترة (t)

Y_{it2}: إدارة الأرباح بالإنتاج للشركة (i) في الفترة (t)

Y_{it3}: إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

تقدير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Y_{it}) من خلال إجمالي إدارة الأرباح بالمبيعات (Y_{it1})، إدارة الأرباح بالإنتاج (Y_{it2})، وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية (Y_{it3})، ويتفق ذلك مع دراسة كل من(Gunny, 2010; Cupertino, et al., 2016;Yuanhui, et al., 2018).

كما اعتمدت الدراسة الحالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح علي أساس الاستحقاقات على نموذج Jones المعدل حيث يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية، كما أنه أكثر دقة وقدرة من نماذج القياس الأخرى في قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح (Dechow, et al., 1995)، ويمكن قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج من خلال الخطوات التالية:

تقدير إجمالي الاستحقاقات من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما في المعادلة التالية:

$$TACit = NIit - CFOit$$

حيث أن:

TACit: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

NIit: صافي الدخل للشركة (i) في الفترة (t)

CFO: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

تقدير الميل (B1, B2, B3) في نموذج الانحدار التالي:

$$(TACit \div Ait\text{-}1 = [\alpha it + Bi1\ (1 \div Ait\text{-}1) + Bi2((REVit - RECit) \div Ait\text{-}1 + [Bi3(PPEit \div Ait\text{-}1) + it +$$

حيث أن:

Ait-1: إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

REVit: التغير في إيرادات الشركة (i) من الفترة (t-1) إلي الفترة (t)

RECit: التغير في الحسابات المدينة للشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

PPEit: إجمالي الممتلكات، المعدات، والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية باستخدام (B1, B2, B3) المتوقعة في الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NEDACit \div Ait\text{-}1 = [\alpha it + Bi1\ (1 \div Ait\text{-}1) + Bi2((REVit - RECit) \div Ait\text{-}1) + [Bi3(PPEit \div Ait\text{-}1) + it$$

حيث أن:

NEDACit: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

تحديد الاستحقاقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي الاستحقاقات والاستحقاقات غير الاختيارية كما في المعادلة التالية:

$$EDACit = TACit - NEDACit$$

حيث أن:

EDACit: الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

حساب القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية السنوية أقل من متوسطها فهذا يشير إلى عدم قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة وما يتبعه من ارتفاع مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية والتعبير عنها بمتغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية السنوية أكبر من متوسطها فهذا يشير إلى قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة وما يستتبعه من انخفاض مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية والتعبير عنها بمتغير وهمي (صفر).

3-مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية فى الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها على العديد من التقارير المالية الصادرة من الشركات محل الدراسة خلال الفترة المالية 2014م- 2018م، وتتمثل تلك التقارير المالية فى القوائم المالية السنوية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالى، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية)، فضلاً عن تقرير مراجع الحسابات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

التحليل الوصفى Descriptive Analysis لوصف بيانات عينة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، الانحرافات المعيارية، والتكرارات.

اختبار التداخل الخطى Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطى وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على ممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.

اختبار الارتباط الذاتى Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتى فى النموذج وتحديد مدى وجود أثر حقيقى للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة Durbin Watson.

تحليل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.

تحليل الانحدار المرحلى Stepwise Regression لبناء نموذج مقترح لتقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات .

تاسعاً: تحليل نتائج الدراسة :

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في أسلوب تحليل الارتباط، أسلوب تحليل الانحدار المرحلي، بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

اعتمدت الدراسة فى التحليل الوصفى على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة كما يلى:

1/1 المتغيرات المتصلة:

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة فى حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويمكن توضيح التحليل الوصفى لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (2) التالى:

جدول رقم (2)

نتائج التحليل الوصفى للمتغيرات المتصلة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعيارى
X_3	حجم الشركة	18.63	13.85	25.30	2.98
X_4	الرافعة المالية	0.52	0.02	22.73	1.75
X_5	الربحية	0.07	1.24-	1.04	0.15
Y_1	ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	0.01	0.26-	1.43	0.24

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

باستقراء بيانات الجدول رقم (2) لوحظ ارتفاع متوسط حجم الشركات محل الدراسة حيث بلغ (18.63)، وبمقارنة متوسط حجم الشركات للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط حجم الشركات (19.23) فى دراسة (Apadore & Noor, 2013)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط حجم الشركات (6.86) فى دراسة (Ittonen, 2010)، كما بلغ (5.94) فى دراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2009).

بينما لوحظ انخفاض متوسط الرافعة المالية حيث بلغ (0.52) مما يشير إلى كفاية مصادر التمويل الداخلية وانخفاض اعتماد الشركات محل الدراسة على الديون فى تلبية احتياجاتها التمويلية، وبمقارنة متوسط الرافعة المالية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط الرافعة المالية (0.78) فى دراسة (Sun, 2016)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية ودراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2009) حيث بلغ متوسط الرافعة المالية (1.99).

كما لوحظ انخفاض متوسط الربحية للشركات محل الدراسة حيث بلغ (0.07)، وبمقارنة متوسط الربحية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط الربحية (0.12) فى دراسة (Gomez, et al., 2014)، وبلغ (0.25) فى دراسة (Sun, 2016).

فى حين لوحظ انخفاض متوسط ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية خلال فترة الدراسة حيث بلغ (0.01) بحد أدنى وحد أعلى (-0.26، 1.43) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (0.07) فى دراسة (Zhang, et al., 2018)، كما بلغ (0.06) فى دراسة (Braam, et al., 2015)، كما لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (0.02) فى دراسة كل من (Sun, et al., 2014; Yuliana, et al., 2015).

1/2 المتغيرات المنفصلة

تتمثل متغيرات الدراسة المنفصلة فى المتغيرات الوهمية التى يتم التعبير عنها بالقيمتين (1) أو (صفر)، وتتكون تلك المتغيرات من التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، حجم مكتب المراجعة، وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، ويمكن توضيح التحليل الوصفى لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (3) التالى:

جدول رقم (3)

نتائج التحليل الوصفى للمتغيرات المنفصلة

رمز المتغير	المتغير	مشاهدات متحققة (1)		مشاهدات غير متحققة (صفر)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
X_1	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	130	63.4	75	36.6
X_2	حجم مكتب المراجعة	119	58.0	86	42.0
Y_2	ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات	63	30.7	142	69.3

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

باستقراء بيانات الجدول رقم (3) لوحظ ارتفاع نسبة الشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة ذات التخصص المهنى التى بلغت (63.4 %) حيث بلغ عدد المشاهدات التى تضمنت مكاتب المراجعة ذات التخصص المهنى (130) مشاهدة من إجمالى (205) مشاهدة، فى حين بلغ عدد المشاهدات التى تضمنت مكاتب مراجعة لا تتميز بالتخصص المهنى (75) مشاهدة بنسبة (36.6 %)، وبمقارنة نسبة الشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة ذات التخصص المهنى مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب بين الدراسة الحالية ودراسة (Paydarmansh, et al., 2014) حيث بلغت (75 %)، بينما لوحظ ارتفاع نسبة الشركات للدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (36 %) فى دراسة (Habib & Bhuiyan, 2011)، كما بلغت (26.7 %) فى دراسة (Yaacob & Che-Ahmad, 2012)، وبلغت (21.4 %) فى دراسة (Rusmin & Evans, 2017).

كما لوحظ ارتفاع نسبة الشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى التى بلغت (58 %) حيث بلغ عدد المشاهدات التى تضمنت المراجعة من جانب مكاتب المراجعة الأربع الكبرى (119) مشاهدة من إجمالى (205) مشاهدة، فى حين بلغ عدد المشاهدات التى تضمنت المراجعة من جانب مكاتب المراجعة الأخرى (86) مشاهدة بنسبة (42 %)، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب بين الدراسة الحالية ودراستى كل من (Shukeri & Islam, 2012; Hassan, 2016) حيث بلغت (52.2 %، 57.6 %) على الترتيب، فى حين لوحظ ارتفاع نسبة الشركات للدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغت (43.5 %) فى دراسة (Rusmin & Evans, 2017)، كما بلغت (43.2 %) فى دراسة (Nelson & Shukeri, 2011)، وبلغت (27 %) فى دراسة (Vuko & Cular, 2014).

فى حين لوحظ أن عدد المشاهدات التى تضمنت ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات خلال تلك الفترة (63) مشاهدة بنسبة (30.7 %)، وبمقارنة نسبة ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة حيث بلغت (27 %) فى دراسة (Jenkins, et al., 2006)، وبلغت (19 %) فى دراسة (Gray, et al., 2009)، كما بلغت (18 %) فى دراسة (McInnis & Collins, 2011)، وهو ما يعكس ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات للشركات محل الدراسة.

تحليل علاقة الارتباط بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لتحليل علاقة الارتباط وتقدير المساهمة النسبية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه «**لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية**»، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون لاختبار مدى صحة هذا الفرض حيث يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فضلاً عن تقدير المساهمة النسبية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة،

ويوضح الجدول رقم (4) قيم الارتباط والمساهمة النسبية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على النحو التالى:

جدول رقم (4)

قيم الارتباط بين التخصص الصناعي وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

رمز المتغير	المتغير	ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Y_1)	
		R	R^2 (%)
X_1	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	-0.586**	34.34
X_2	حجم مكتب المراجعة	-0.413*	17.57
X_3	حجم الشركة	0.478*	22.85
X_4	الرافعة المالية	0.245	6.00
X_5	الربحية	-0.628**	39.44

** ارتباط معنوى عند مستوى 1 % * ارتباط معنوى عند مستوى 5 %

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص بيانات الجدول رقم (4) لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من (الربحية، والتخصص الصناعى لمراجع الحسابات) وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك عند مستوى 1 % بمعاملى ارتباط (-0.628، -0.586) على الترتيب، وقد ترجع العلاقة العكسية بين الربحية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى أن تحقيق الشركة لأرباح يؤدى إلى زيادة الموارد اللازمة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وانخفاض قدرة الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، ويتفق ذلك مع دراسة (Arthur, et al., 2015).

كما قد ترجع العلاقة العكسية بين التخصص الصناعى لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى ما يوفره التخصص الصناعي من قدرات ومهارات متميزة تساعد مراجع الحسابات على اكتشاف تعمد الممارسات الخاطئة, كما أن تفهم المراجع لطبيعة صناعة العميل يساعد على الإلمام بكافة ممارسات إدارة الأرباح، ويتفق ذلك مع دراسة (رضوان,2013).

بينما لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك عند مستوى 5 % بمعامل ارتباط (0.478)، وقد ترجع العلاقة الطردية بينهما إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بمزيد من القدرة على مساومة مراجعي الحسابات للتغاضي عن اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن قدرتها على اختراق نظم الرقابة الداخلية نظراً لما تملكه من أصول وإدارة قوية، بالإضافة إلى زيادة ميل الشركات كبيرة الحجم لتجنب مواجهة الضغوط الناتجة عن تحمل أعباء ضريبية مرتفعة، الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ومقابلة توقعات المحللين الماليين، ويتفق ذلك مع دراسة (Uwuigbe, et al., 2015).

فى حين لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك عند مستوى 5 % بمعامل ارتباط (-0.413)، وقد ترجع العلاقة العكسية بينهما إلى

ما تتميز به تلك المكاتب من السمعة الجيدة التي تدفعها إلى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح دون مراعاة الجوانب المادية وفقدان العملاء، توافر الموارد والإمكانيات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، فضلاً عن توافر الكفاءة والمهارة والتدريب للقائمين بعملية المراجعة، ويتفق ذلك مع دراسة (Memis & Çetenak, 2012).

كما لوحظ عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير للرافعة المالية للشركات محل الدراسة.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه **لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية»** حيث أثبتت الدراسة وجود أربعة عوامل ترتبط ارتباطاً معنوياً بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وهى (الربحية، التخصص الصناعى لمراجع الحسابات، حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة) مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى تقدير وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بدقة عالية.

تحليل علاقة الارتباط بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات لتحليل علاقة الارتباط وتقدير المساهمة النسبية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثانى القائل بأنه «**لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات»**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون لاختبار مدى صحة هذا الفرض حيث يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، فضلاً عن تقدير المساهمة النسبية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة، ويوضح الجدول رقم (5) قيم الارتباط والمساهمة النسبية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات على النحو التالى:

جدول رقم (5)

قيم الارتباط بين التخصص الصناعي وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات

رمز المتغير	المتغير	ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (Y_2)	
		R	R^2 (%)
X_1	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	-0.574**	32.95
X_2	حجم مكتب المراجعة	-0.435*	18.92
X_3	حجم الشركة	0.416*	17.31
X_4	الرافعة المالية	0.197	3.88
X_5	الربحية	-0.529**	27.98

** ارتباط معنوى عند مستوى 1 % * ارتباط معنوى عند مستوى 5 %

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص بيانات الجدول رقم (5) لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من (التخصص الصناعى لمراجع الحسابات، والربحية،) وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وذلك عند مستوى 1 % بمعاملى ارتباط (-0.574، -0.529) على الترتيب، وقد ترجع العلاقة العكسية بين التخصص الصناعى لمراجع الحسابات وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات إلى ما يوفره التخصص الصناعي من قدرات ومهارات متميزة تساعد مراجع الحسابات على اكتشاف تعمد الممارسات الخاطئة, كما أن تفهم المراجع لطبيعة صناعة العميل يساعد على الإلمام بكافة ممارسات إدارة الأرباح.

كما قد ترجع العلاقة العكسية بين الربحية وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات إلى أن تحقيق الشركة لأرباح يؤدى إلى زيادة الموارد اللازمة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وانخفاض قدرة الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.

فى حين لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وذلك عند مستوى 5 % بمعامل ارتباط (-0.435)، وقد ترجع العلاقة العكسية بينهما إلى ما تتميز به تلك المكاتب من من الخبرة ومتابعة مستجدات معايير المحاسبة والمراجعة، السمعة الجيدة التي تدفعها إلى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح دون مراعاة الجوانب المادية وفقدان العملاء، توافر الموارد والإمكانيات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، فضلاً عن توافر الكفاءة والمهارة والتدريب للقائمين بعملية المراجعة.

بينما لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وذلك عند مستوى 5 % بمعامل ارتباط (0.416)، وقد ترجع العلاقة الطردية بينهما إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بمزيد من القدرة على مساومة مراجعي الحسابات للتغاضي عن اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن قدرتها على اختراق نظم الرقابة الداخلية نظراً لما تملكه من أصول وإدارة قوية، بالإضافة إلى زيادة ميل الشركات كبيرة الحجم لتجنب مواجهة الضغوط الناتجة عن تحمل أعباء ضريبية مرتفعة، الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ومقابلة توقعات المحللين الماليين.

كما لوحظ عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة على أساس الاستحقاقات، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير للرافعة المالية للشركات محل الدراسة.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثانى القائل بأنه «**لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات**» حيث أثبتت الدراسة وجود أربعة عوامل ترتبط ارتباطاً معنوياً بممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وهى (التخصص الصناعى لمراجع الحسابات، الربحية، حجم مكتب المراجعة، وحجم الشركة) مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى تقدير وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بدقة عالية.

4- اختبار مدى تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لاختبار مدى تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل

بأنه «**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية**»، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المرحلى لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار المرحلى لأهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال الجدول رقم (6) التالى:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X_5	الربحية	0.186-	0.114	0.004	1.022	0.978
X_1	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	0.128-	0.038	0.009	1.181	0.847
X_3	حجم الشركة	0.109	0.006	0.014	1.204	0.830
	الثابت	0.114-				
مقاييس تقييم دقة تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية						
	معامل الارتباط المتعدد (R)	0.679				
	معامل التحديد (R^2)	% 46.1				
	معامل التحديد المعدل (adj.) (R^2)	% 41.2				
	درجات الحرية (df)	(3،201)				
	F المحسوبة	**12.317				
	F الجدولية	3.88				
	المعنوية(sig.)	0.008				
	Durbin-Watson	1.744				

** معنوى عند مستوى 1 %

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص نتائج الجدول رقم (6) لوحظ أن تحليل الانحدار المرحلى قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية التى لا يوجد بينها ارتباط ذاتى لبناء النموذج وهى (الربحية، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، وحجم الشركة)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات الخاصة بتلك العوامل من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من زيادة المساهمة النسبية لها فى تقدير

ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما استبعد تحليل الانحدار المرحلى كل من (حجم مكتب المراجعة، والرافعة المالية) وذلك لعدم وجود ارتباط قوى ومعنوى مع ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير الخاص بتلك المتغيرات من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من ضعف المساهمة النسبية لها فى تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويمكن صياغة نموذج الإنحدار بين العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كما يلى:

$$Y_1 = -0.114 - 0.186\ X_5 - 0.128\ X_1 + 0.109\ X_3$$

كما يتبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار المرحلى على تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (0.679) والمساهمة النسبية لها بلغت (46.1 %)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم اختيارها فى تحليل الانحدار المرحلى خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى (الربحية، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، وحجم الشركة)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التى بلغت (46.1 %) مع قيمة معامل التحديد المعدل التى بلغت (41.2 %) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، كما بلغت قيمة F المحسوبة (12.317) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (3.88) عند مستوى 1 %، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث لوحظ أن قيم تضخم التباين للمتغيرات المستقلة والحاكمة أقل من (10)، وأن قيم التباين المسموح به أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة، كما بلغت قيمة Durbin-Watson (1.744) وهى تقع داخل المدى (1.5: 2.5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه «**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية**»، حيث أثبتت الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وبالتالى يمكن الاعتماد عليها فى صياغة نموذج لتقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

5- اختبار مدى تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

لاختبار مدى تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات يتم التحقق من مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه «**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات**»، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المرحلى لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار المرحلى لأهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات من خلال الجدول رقم (7) التالى:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسى	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X_5	الربحية	0.326-	0.214	0.013	1.022	0.978
X_1	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	0.221-	0.071	0.000	1.181	0.847
X_2	حجم مكتب المراجعة	0.150-	0.066	0.030	1.075	0.930
X_3	حجم الشركة	0.125	0.012	0.043	1.204	0.830
	الثابت	0.119				
مقاييس تقييم دقة تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات						
	معامل الارتباط المتعدد (R)	0.752				
	معامل التحديد (R^2)	% 56.6				
	معامل التحديد المعدل (R^2 adj.)	% 51.7				
	درجات الحرية (df)	(4،200)				
	F المحسوبة	**13.708				
	F الجدولية	3.41				
	المعنوية(sig.)	0.002				
	Durbin-Watson	1.923				

** معنوى عند مستوى 1 %

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص نتائج الجدول رقم (7) لوحظ أن تحليل الانحدار المرحلى قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات التى لا يوجد بينها ارتباط ذاتى لبناء النموذج وهى (الربحية، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، حجم مكتب المراجعة، وحجم الشركة)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات الخاصة بتلك العوامل من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من زيادة المساهمة النسبية لها فى تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، كما استبعد تحليل الانحدار المرحلى الرافعة المالية وذلك لعدم وجود ارتباط قوى ومعنوى مع ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير للرافعة المالية من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من ضعف المساهمة النسبية لها فى تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، ويمكن صياغة نموذج الإنحدار بين العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات كما يلى:

$$Y_2 = 0.119 - 0.326\ X_5 - 0.221\ X_1 - 0.150\ X_2 + 0.125\ X_3$$

كما يتبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار المرحلى على تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (0.752) والمساهمة النسبية لها بلغت (56.6 %)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم اختيارها فى تحليل الانحدار المرحلى خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى (الربحية، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، حجم مكتب المراجعة، وحجم الشركة)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التى بلغت (56.6 %) مع قيمة معامل التحديد المعدل التى بلغت (51.7 %) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، كما بلغت قيمة F المحسوبة (13.708) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (3.41) عند مستوى 1 %، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات حيث لوحظ أن قيم تضخم التباين للمتغيرات المستقلة والحاكمة أقل من (10)، وأن قيم التباين المسموح به أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة، كما بلغت قيمة Durbin-Watson (1.923) وهى تقع داخل المدى (1.5: 2.5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الرابع القائل بأنه «**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات**»، حيث أثبتت الدراسة أن هناك أربعة عوامل أساسية تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وبالتالى يمكن الاعتماد عليها فى صياغة نموذج لتقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

عاشراً: نتائج الدراسة:

ارتفاع نسبة الشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة ذات التخصص المهنى، ونسبة الشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى حيث بلغت (63.4 %، 58 %) على الترتيب، حيث لوحظ ارتفاع نسبة شركات العينة التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة ذات التخصص المهنى، والتى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى عن الشركات المقيدة فى العديد من أسواق الأوراق المالية الأخرى.

انخفاض متوسط ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية خلال فترة الدراسة حيث بلغ (0.01) بحد أدنى وحد أعلى (-0.26، 1.43) على الترتيب، فضلاً عن ارتفاع نسبة ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات حيث بلغت (30.7 %)، وذلك مقارنة بالشركات المقيدة فى العديد من أسواق الأوراق المالية الأخرى. وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين كل من (الربحية، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، وحجم مكتب المراجعة) وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بمعاملات ارتباط بلغت (-0.628، -0.586، -0.413) على الترتيب، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بمعامل ارتباط (0.478)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين كل من (التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، الربحية، وحجم مكتب المراجعة) وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بمعاملات ارتباط بلغت (-0.574، -0.529، -0.435) على الترتيب، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط

طردية ومعنوية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بمعامل ارتباط (0.416)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى تقدير ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات. وجود تأثيراً معنوياً للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أثبتت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى المعنوية بمعامل انحدار بلغت قيمته (-0.128)، فضلاً عن وجود تأثيراً معنوياً لكل من (الربحية، وحجم الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بمعاملى انحدار (-0.186، 0.109) على الترتيب. وجود تأثيراً معنوياً للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات حيث أثبتت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى المعنوية بمعاملى انحدار (-0.221، -0.150) على الترتيب، فضلاً عن وجود تأثيراً معنوياً لكل من (الربحية، وحجم الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بمعاملى انحدار (-0.326، 0.125) على الترتيب.

حادي عشر: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

ضرورة اهتمام شركات قطاع المواد الأساسية المقيدة فى سوق الأوراق المالية السعودى بتعزيز دور التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وما يستتبعه من ارتفاع مستوى جودة الأرباح فى التقارير المالية .

قيام الهيئات الرقابية بوضع التشريعات وفرض العقوبات للحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح للشركات السعودية وزيادة ثقة أصحاب المصالح المختلفة.

العمل على زيادة الوعى لدى مديرى الشركات بالآثار السلبية فى الأجل الطويل الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح من خلال عقد الدورات التدريبية حول مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الشركات فى المستقبل، وكيفية الحد من تلك الممارسات اعتماداً على التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة.

ثاني عشر: مجالات الدراسة المستقبلية:

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساسا لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:

دراسة وتحليل دور نظم الرقابة الداخلية وآليات الحوكمة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

تقييم أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة فى الحد من الأساليب الأخرى لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والتى تتمثل فى الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

إجراء المزيد من الدراسات حول أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح فى قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بغرض التعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

الهوامش:

(1) الديب، رشا سعد فؤاد، (2014)، «دور التخصص الصناعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الربح: دراسة نظرية وتطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية»، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة بقنا، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثاني، العدد الأول، يونيو، ص ص 163-226.

(2) الرزين، عبد الرحمن بن محمد، (2014)، «دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية»، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة بالرياض، المجلد الرابع والخمسون، العدد الرابع، أغسطس، ص ص 669-748.

(3) المصطفي، محمد بهيج محمد، وسويدان، ميشيل سعيد، (2010)، «**أثر حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**»، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

(4) باسودان، يوسف عبد الله، والمالكي، خالد حسن، (2016)، «دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الإرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية»، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص ص 2-50.

(5) جاسم، طلال عيسى فالح، والحدب, محمد مفلح سالم, (2017)، «**أثر جودة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الكويتية المساهمة العامة**»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أل البيت، الأردن.

(6) حماد، مصطفي أحمد محمد أحمد، (2017)، «أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح REM على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية- دراسة تطبيقية»، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، أبريل، ص ص 9-62.

(7) رضوان، أحمد جمعة أحمد، (2013)، «أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية»، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السابع والثلاثون، العدد الثالث، ص ص 347-419.

(8) شتيوي، أيمن أحمد، (2009)، «دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية»، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول،ص ص 179-115.

(9) صقر، أحمد علي غازي، الفداوي، علياء عبد البديع محمد، زغلول، أحمد حسن محمد، (2016)، «أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية»، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، ص ص ص -15 49.

(10) عطية، فاتن سيد خميس، (2018)، «دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة

الأرباح بالأنشطة الحقيقية»، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، يوليو، ص ص 829-790.

(11) عوض، أمال محمد محمد، (2006)، «قياس أثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى»، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثلاثون، العدد الأول، ص ص 237-171.

(12) عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، «أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية»، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس والأربعون، العدد الثاني، يوليو.

(13) مرسي، هبة سعيد السيد، درويش، حنان محمد مصطفى، منصور، بهاء محمد حسين, (2015)، «أثر استخدام استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح»، **مجلة إدارة الأعمال**، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد المائة وتسع وأربعون، يونيو، ص ص 72-62.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

(1) Ahmad, M., Anjum, T. & Azeem, M., (2014), "Investigating the Impact of Corporate Governance on Earning Management in the Presence of Firm Size; Evidence from Pakistan", **International Interdisciplinary Research Journal**, Vol. 3, No. 2, PP. 84-90.

(2) Akbari, R., (2014), "Financial Reporting Quality Measures with the Effect of Audit Quality Indicators Accepted at TSE", Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences, Vol. 4, No. 4, PP. 2503–2513.

(3) Aledwan, B., Yaseen, A. & Alkubisi, A., (2015), "The Role of Audit Quality on the Relationship between Auditor's and Financial Performance Quality of Selected Cement Firm in Jordan", International Journal of Business and Social Science, Vol. 6, No. 12, December, PP. 138-146.

(4) Alhadab, M., Clacher, I. & Keasey, K., (2016), "A Comparative Analysis of Real and Accrual Earnings Management around Initial Public Offerings under Different Regulatory Environments", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 43, Nos. 7-8, July/August, PP. 849-871.

(5) Ali, B. & Kamardin, H., (2018), "Real Earnings Management: A Review of Literature and Future Research", Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 10, No. 1, PP. 440-456.

(6) Al khabash, A. & Al Thuneibat, A., (2009) "Earnings Management Practices from the Perspective of External and Internal Auditors: Evidence from Jordan", Managerial Auditing Journal, Vol. 24, No. 1, PP.58-80.

(7) Al-Shattarat, B., Hussainey, K. & Al-Shattarat, W., (2018), "The Impact of Abnormal Real Earnings Management to Meet Earnings Benchmarks on Future Operating Performance", International Review of Financial Analysis, PP. 1-15.

(8) Amoah, N., (2012), "Option Grants and Investor Reaction to Restatement-Induced Litigation ", Review of Accounting and Finance, Vol. 11, No. 1, PP. 40-52.

(9) Apadore, K. & Noor, M., (2013), "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", International Journal of Business and Management, Vol. 8, No. 15, PP. 151–163.

(10) Arthur, N., Tang, Q. & Lin, Z., (2015), "Corporate Accruals Quality during the 2008–2010 Global Financial Crisis", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 25, PP. 1-15.

(11) Barton, J. & Simko, P., (2002), "The Balance Sheet as an Earnings Management Constraint", The Accounting Review, Vol. 77, PP. 1-27.

(12) Bassiouny, S., Soliman, M. & Ragab, A., (2016), "The impact of Firm Characteristics on Earnings Management: An Empirical Study on the Listed Firms in Egypt", The Business and Management Review, Vol. 7, No. 2, February, PP. 91-101.

(13) Bhundia, A., (2012), "A Comparative Study between Free Cash Flows and Earnings Management", Business Intelligence Journal, Vol. 5, No.1, PP.91- 124.

(14) Braam, G., Nandy, M., Weitzel, U. & Lodh, S., (2015), "Accrual-Based and Real Earnings Management and Political Connections", The International Journal of Accounting, Vol. 50, PP. 111-141.

(15) Burnett, B., Cripe, B., Martin, G. & McAllister, B., (2012), "Audit Quality and the Trade-Off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 87, No. 6, November, PP. 1861-1884.

(16) Chen, H., Jory, S. & Ngo, T., (2019), "Earnings Management under Different Ownership and Corporate Governance Structure: A Natural Experiment with Master Limited Partnerships", The Quarterly Review of Economics and Finance, PP. 1-18.

(17) Avaiable at: https://doi.org/10.1016/j.qref.2019.05.005

(18) Chen, J. & Zhang, H., (2014), "The Impact of the Corporate Governance Code on Earnines Management –Evidence from Chinese Listed Companies", Eueopean Financial Management, Vol. 20, No. 3, June, PP. 596-632.

(19) Clikeman, P., (2003), "Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use", Internal Auditor, Vol. 60, No. 4, Auguest, PP. 75-79.

(20) Cohen, D. & Zarowin, P., (2010), "Accrual-Based and Real Earnings Management Activities Around Seasoned Qquity Offerings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 50, PP. 2-19.

(21) Cupertino, C., Martinez, A. & da Costa, N., (2015), "Earnings Manipulations by Real Activities Management and Investors' Perceptions", Research in International Business and Finance, Vol. 34, May, PP. 309-323.

(22) Dechow, P., Kothari, S. & Watts, R., (1998), "The Relation between Earnings and Cash Flows", Journal of Accounting and Economics, Vol. 25, No. 2, May, PP. 133-168.

(23) Dechow, P., Sloan, R. & Sweeney, A., (1995), "Detecting Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 70, No. 2, April, PP. 193-225.

(24) D'Souza, J., Jacob, J. & Ramesh, K., (2001), "The Use of Accounting Flexibility to Reduce Labor Renegotiation Costs and Manage Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 30, No. 2, October, PP. 187-208.

(25) El-Helaly, M., Georgiou, I. & Lowe, A., (2018), "Government Affiliation, Real Earnings Management, and Firm Performance: The Case of Privately Held Firms", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 32, PP. 47-60.

(26) Gomez, G., Rivas, A. & Bolanos, E., (2014), "The Determinants of Capital Struc-

ture in Peru", Academia Revista Latinoamericana de Administracion, Vol. 27, No. 3, PP. 341-354.

(27) Graham, J., Harvey, C. & Rajgopal, S., (2005), "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", Journal of Accounting and Economics, Vol. 40, No. 3, PP. 3-73.

(28) Gray, P., Koh, P. & Tong, Y., (2009), "Accruals Quality, Information Risk and Cost of Capital: Evidence from Australia", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 36, No.1/2, January/ March, PP. 51-72.

(29) Gunny, K., (2010), "The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks", Contemporary Accounting Research, Vol. 27, No. 3, PP. 855-888.

(30) Habib, A. & Bhuiyan, M., (2011), "Audit Firm Industry Specialization and the Audit Report Lag", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 20, No. 1, PP. 32–44.

(31) Haga, J., Höglund, H. & Sundvik, D., (2018a), "Stock Market Listing Status and Real Earnings Management", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 37, PP. 420-435.

(32) Haga, J., Ittonen, K., Tronnes, P. & Wong, L., (2018b), "Is Earnings Management Sensitive to Discount Rates?", Journal of Accounting Literature, Vol. 41, PP. 75-88.

(33) Hashemi, S. & Rabiee, H., (2011), "The Relation between Real Earnings Management and Accounting Earnings Management: Evidence from Iran", Business and Management Review, Vol. 1, No. 8, PP. 25-33.

(34) Haw, I., Qi, D., Wu, D. & Wu, W., (2005), "Market Consequences of Earnings Management in Response to Security Regulations in China", Contemporary Accounting Research, Vol. 22, No. 1, Spring, PP. 95-140.

(35) Hossein, E., Adel, A. & Ardakani, N., (2010), "The Role of Auditor Industry Specialization on Earnings Management and Future Operating Performance", Journal of Ac-

counting Knowledge, Vol. 1, No. 1, Summer, PP. 9-28.

(36) Ittonen, K., (2010), "Investor Reactions to Disclosures of Material Internal Control Weaknesses", Managerial Auditing Journal, Vol. 25, No. 3, PP. 259-268.

(37) Jenkins, D., Kane, G. & Velury, U., (2006), "Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 25, No. 1, January/February, PP. 71-90.

(38) Ji, X., Lu, W. & Qu, W., (2017), "Voluntrary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality: Evidence from China", The International Journal of Accounting, Vol. 52, No. 1, March, PP. 27–44.

(39) Jong, A., Mertens, G., Poel, M. & Dijk, R., (2014), "How Does Earnings Management Influence Investors' Perceptions of Firm Value? Survey Evidence from Financial Analysts", Review of Accounting Studies, Vol. 19, No. 2, June, PP. 606-627.

(40) Kaldonski, M., Jewartowski, T. & Mizerka, J., (2019), "Capital Market Pressure, Real Earnings Management, and Institutional Ownership Stability - Evidence from Poland", International Review of Financial Analysis, PP. 1-20.

(41) Avaiable at: https://doi.org/10.1016/j.irfa.2019.01.009

(42) Khanh, H. & Khuong, N., (2018), "Audit Quality, Firm Characteristics and Real Earnings Management: The Case of Listed Vietnamese Firms", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 8, No. 4, PP. 243-249.

(43) Kim, B., Lei, L. & Pevzner, M., (2010), "Debt Covenant Slack and Real Earnings Management", Working Pper, George Mason University, November, PP. 1-35.

(44) Kim, J. & Sohn, B., (2013), "Real Earnings Management and Cost of Capital", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 32, No. 6, November–December, PP. 518-543.

(45) Kim, Y., Liu, C. & Rhee, S., (2003), "The Relation of Earnings Management to Firm Size", Working Paper, University of Hawaii.

(46) Klein, A., (2002), "Audit committee, board of director characteristics, and earnings

management", Journal of Accounting and Economics, Vol. 33, No. 3, August, PP. 375–400.

(47) Kolsi, M. & Matoussi, H., (2011), "Securitization Transactions Real Manipulation and Stock Market Valuation", International Journal of Accounting and Finance, Vol. 3, No. 2, PP. 147-164.

(48) Li, V., (2019), "The Effect of Real Earnings Management on the Persistence and Informativeness of Earnings", The British Accounting Review, Vol. 51, PP. 402-423.

(49) Liu, B., Lin, Y., Chan, K. & Fung, H., (2018), "The Dark Side of Rent-Seeking: The Impact of Rent-Seeking on Earnings Management", Journal of Business Research, Vol. 91, PP. 94-107.

(50) McInnis, J. & Collins, D., (2011), "The Effect of Cash Flow Forecasts on Accrual Quality and Benchmark Beating", Journal of Accounting and Economics, Vol. 51, No. 3, April, PP. 219-239.

(51) Memis, M. & Çetenak, E., (2012), "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, No. 4, PP. 460-469.

(52) Monem, R., (2003), "Earnings Management in Response to the Introduction of the Australian Gold Tax", Contemporary Accounting Research, Vol. 20, No. 4, Winter, PP. 747-774.

(53) Mongrut, S. & Winkelried, D., (2019), "Unintended Effects of IFRS Adoption on Earnings Management: The Case of Latin America", Emerging Markets Review, Vol. 38, PP. 377-388.

(54) Pappas, K., Walsh, E. & Xu, A., (2019), "Real Earnings Management and Loan Contract Terms", The British Accounting Review, Vol. 51, PP. 373-401.

(55) Paydarmansh, N., Salehi, M., Moradi, M. & Khorrami, M., (2014), "The Effect of Independent Audit Quality on the Quality of Financial Disclosure - Evidence from Tehran Stock Exchange", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 5, No. 17, PP. 225-234.

(56) Rahman, M., Moniruzzaman, M. & Sharif, J., (2013), "Techniques, Motives and

Controls of Earnings Management", International Journal of Information Technology and Business Management. Vol. 11, No. 1, PP. 22-34.

(57) Rahmani, S. & Akbari, m., (2013), "impact of Firm Size and Capital Structure on Earning Management: Evidence from Iran", World of Sciences Journal, Vol. 1, No. 17, PP. 59-71.

(58) Rezaee, Z., Dou, H. & Zhang, H., (2019), "Corporate Social Responsibility and Earnings Quality: Evidence from China", Global Finance Journal, PP. 1-21.

(59) Avaiable at: https://doi.org/10.1016/j.gfj.2019.05.002

(60) Roychowdhury, S., (2006) "Earnings Management through Real Activities Manipulation", Journal of Accounting and Economics, Vol. 42, PP. 335-370.

(61) Rusmin, R. & Evans, J., (2017), "Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies", Asian Review of Accounting, Vol. 25, No. 2, PP. 191–210.

(62) Schroeder, R., Clark, M., & Cathey, J., (2005), "Accounting Theory and Analyses", John Wiley & Sons, Inc.

(63) Sun, J., Lan, G. & Liu, G., (2014), "Independent Audit committee Characteristics and Real Earnings Management", Managerial Auditing Journal, Vol. 29, No. 2, PP. 153-172.

(64) Sun, Y., (2016), "Internal Control Weakness Disclosure and Firm Investment", Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 31, No. 2, PP. 277-307.

(65) Tabassum, N., Kaleem, A. & Nazir, M., (2014), "Earnings Management through Overproduction and Subsequent Performance: An Empirical Study in Pakistan", International Journal of Indian Culture and Business Management, Vol. 9, No. 3, PP. 267-281.

(66) Tahir, M., Ibrahim, S. & Nurullah, M., (2019), "Getting Compensation Right - The Choice of Performance Measures in CEO Bonus Contracts and Earnings Management", The British Accounting Review, Vol. 51, PP. 148-169.

(67) Taylor, G. & Xu, R., (2010), "Consequences of Real Earnings Management on Subsequent Operating Performance", Research in Accounting Regulation, Vol. 22, PP. 128-132.

(68) Uwuigbe, U., Ranti, U. & Bernard, O., (2015), "Assessment of the Effects of Firms' Characteristics on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria", Asian Economic and Financial Review, Vol. 5, No. 2, PP. 218-228.

(69) Veronica, A., (2015), "The Influence of Leverage and Its Size on the Earnings Man-

agement", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 6, No. 8, PP. 159-167.

(70) Wang, T., Lin, Y., Werner, E. & Chang, H., (2018), "The Relationship between External Financing Activities and Earnings Management: Evidence from Enterprise Risk Management", International Review of Economics and Finance, Vol. 58, PP. 312-329.

(71) Wen, Y., Huang, P., Shen, H. & Zhang, Y., (2019), "The Role of Organizational forms in Nonprofit Firms' Real Earnings Management: Evidence from Nonprofit Hospitals in Taiwan", Advances in Accounting, PP. 1-11.

(72) Avaiable at: https://doi.org/10.1016/j.adiac.2019.04.003

(73) Wilson, G., (2015) "The Effect of Real Earnings Management on the Information Content of Earnings", Journal of Finance and Accountancy, Vol. 19, March, PP. 1-10.

(74) Wiyadi, Trisnawati, R., Sasongko, N. & Fauzi, I., (2015), "The Effect of Information Asymmetry, Firm Size, Leverage, Profitability and Employee Stock Ownership on Earning Management with Accrual Model", International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 8, No. 2, December, PP. 21-30.

(75) Xu, R., Taylor, G. & Dugan, M., (2007), "Review of Real Earnings Management Literature", Journal of Accounting Literature, Vol. 26, No. 1, December, PP. 195-228.

(76) Yaacob, N. & Che-Ahmad, A., (2012), "Adoption of FRS 138 and Audit Delay in Malaysia", International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 1, January, PP. 167–176.

(77) Yasar, A., (2013), "Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market", International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 17, December, PP. 153-163.

(78) Yuanhui, L., Weiqian, N., Erwei, X. & Djajadikerta, H., (2018), "Can Banks Identify Firms' Real Earnings Management? Evidence from China", Finance Research Letters, Vol. 25, PP. 23-29.

(79) Yuliana, R., Anshori, M. & Alim, M., (2015), "Real Earnings Management in Indonesian Sharia Capital Market", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, Vol. 211, PP. 866-873.